

دراسات إسلامية

٥ -

عبد الرحمن بدوي

استطوع عند العرب

دراسة ونصوص غير منشورة

الجزء الأول

الناشر
مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٩٤٧



فهرس الكتاب

الصفحة

- تصدير عام (٦) — (٦٦)
- مقالة اللام من كتاب « ما بعد الطبيعة » لأرسطو ١ — ١١
- من شرح ثامسطيوس لحرف اللام ١٢ — ٢١
- شرح حرف اللام لابن سينا ٢٢ — ٣٣
- شرح « كتاب أنولوجيا » المنسوب إلى أرسطو ، لابن سينا ٣٥ — ٧٤
- التعليقات على حواشى كتاب « النفس » لأرسطو ، لابن سينا ٧٥ — ١١٦
- كتاب « المباحثات » لابن سينا :
- رسالة إلى أبى جعفر بن المرزبان الكيا ١١٩ — ١٢٢
- نص « كتاب المباحثات » ١٢٢ — ٢٣٩
- رسائل خاصة بابن سينا ٢٤٠ — ٢٤٦
- نسخة عهد عهد نفسه ، لابن سينا ٢٤٧ — ٢٤٩
- ١ — القول فى مبادئ الكل بحسب رأى أرسطاطالس الفيلسوف ٢٥٣ — ٢٧٧
- ٢ — كلام الإسكندر الأفروديسى ٢٧٨ — ٢٨٠
- ٣ — مقالة الإسكندر الأفروديسى فى الرد على كسنوقراطيس فى أن الصورة قبل الجنس وأول له أولية طبيعية ٢٨١ — ٢٨٢
- ٤ — مقالة للإسكندر فى أنه قد يمكن أن يلتذ الملتذ ويحزن معاً على رأى أرسطو ٢٨٣
- ٥ — مقالة الإسكندر فى أن القوة الواحدة يمكن أن تكون قابلة للأضداد جميعاً على رأى أرسطوطاليس ٢٨٤ — ٢٨٥
- ٦ — مقالة الإسكندر فى أن المكون إذا < استحال > استحال من ضده أيضاً على رأى أرسطوطاليس ٢٨٦ — ٢٨٨

- ٧ — مقالة الإسكندر في الصورة وأنها تمام الحركة وكما لها على رأى أرسطو ٢٨٩ — ٢٩٠
- ٨ — مقالة الإسكندر في إثبات الصور الروحانية التي لا هيولى لها ٢٩١ — ٢٩٢
- ٩ — مقالة الإسكندر في أن الفعل أعمّ من الحركة على رأى أرسطو ٢٩٣ — ٢٩٤
- ١٠ — مقالة الإسكندر في « الفصول » ؛ وفي حواشيتها تعاليق
لأنبي عمرو الطبرى عن أبي بشر متى بن يونس ٢٩٥ — ٣٠٨
- مقالة ثامسطيوس في الرد على مقسيموس في تحليل الشكل الثانى
والثالث إلى الأول ٣٠٩ — ٣٢٥
- ملحوظة: شرح ثامسطيوس على مقالة اللام (الفصل الأول وشطر من الثانى) ٣٢٩ — ٣٣٣
- ثبت المصطلحات والموضوعات الرئيسية ٣٣٤ — ٣٣٦
- ثبت الكتب الواردة في الكتاب (عدا المقدمة) ٣٣٧
- ثبت الأعلام الواردة في الكتاب (عدا المقدمة) ٣٣٨ — ٣٣٩

الرموز والعلامات

- < > : زيادة من عندنا .
- [] : موجود في الأصل وتقرح حذفه .
- [] : وبداخله رقم : رقم المخطوطة الأصلية التي نشرنا عنها .
- ن = ص : المخطوط الأصيل أو الوحيد الذى نشر عنه النص .
- † : الهوامش أو التعليقات الموجودة في المخطوط .

دراسة فيلولوجية
للنصوص

تصدير عام

لكل فكر ممتاز حياة حافلة في الضمير الواعي المتطور للإنسانية على تباين عصورها وأجناسها . وبقدر تعدد صور هذه الحياة وعمق تكوينها وتلوينها يكون خصبها وعظمة صاحبها . ولا جناح عليها أن تتعاورها ضروب من التعديل والتبديل وفقاً لعوامل يتصل بعضها بالأسانيد التاريخية ، وبعضها الآخر — وهو الأهم — بالشعوب والأفراد الذين يمثلون تلك الحياة وذلك الفكر . وإنه لمن السطحية التاريخية في الفهم الحضارى السليم أن نعد في الاحتفال أو التزييف مدعاة حذر أو علامة خطأ كان يمكن تجنبه . كلا ، بل الضرورة عينها هي التي تفعل فعلها اللازب في هذا الاحتفال أو سوء الاستعمال وما ينشأ عنهما من قلب وإبدال .

وتلك مبادئ علينا أن نجد استخدامها وتطبيقها في إدراكنا لأرسطو عند العرب . فلا رستو — وإن قل — في هذا شيئاً عن أفلاطون — صورٌ متعددة بقدر الحيات التي قضاه في ضمائر الشعوب ، بل الأفراد ، الذين مر بهم . فأرسطو عند الرومان غيره عند العرب ؛ وهو عند الأخيرين مختلف عنه عند الغربيين في العصور الوسطى . بل هو في داخل الحضارة الواحدة يتلون وفقاً لأدوارها : ففي الحضارة العربية ترى صورة أرسطو في مدرسة الإسكندرية في القرون الخمسة أو السبعة الأولى للمسيح ، غيرها في العصر العباسي في بغداد وإيران ؛ وفي الحضارة الأوروبية تختلف صورته في العصر الاسكلاتي عنها في عصر النهضة حتى القرن التاسع عشر ، وهذه تختلف كذلك عنها في النصف الأول من قرننا هذا مضافاً إليه النصف الثاني من القرن الماضي . ولهذا يخلق بالباحثين أن يتبعوا هذه الصور المتعددة المتباينة وأن يقدروها وفقاً للعوامل المولدة لها . فلهذا أخطر الأثر في بيان كلا الجانبين : جانب المؤثر (أرسطو مثلاً) وجانب المتأثر (من أفراد أو شعوب) مما يسمح بدقة التقدير لكليهما : الأول في فاعليته ، والثاني في قابليته ، وكلاهما معاً في الفهم الإنساني العام .

وفي تقديرنا لهذه العوامل يجب أن تتجافى عن كل تقويم يتصل بما يسمونه الخطأ في الإِسناد التاريخي . فليس هنا خطأ ولا صواب ، إنما هي الضرورة التاريخية تعمل عملها ؛ وبالنسبة إلى الضرورة ينتفي معنى الخطأ والصواب . وعلى ضوء هذه الواقعة نفهم لماذا نُسب إلى أرسطو — في الحضارة العربية مثلاً — ما نسب إليه من كتب ، كان من الواجب — وفقاً للضرورة الحضارية التاريخية — أن تُنسب إليه ، شاء الفيلولوجيون والمؤرخون المزعومون أو لم يشاءوا . فلم يكن صدفة ، أو حاجة في نفس من فعل ، أن تُنسب هذه المتقطعات من «تسعات» أفلوطين إلى أرسطو : إنما هي الروح الحضارية العربية العامة هي التي كانت وراء هذه النسبة . ولا عبرة بعدُ باكتشاف المؤلف الحقيقي لهذه المتقطعات التي عرفت باسم «أنولوجيا أرسطاطاليس» . فحتى لو كان العرب قد عرفوا هذا أو شكوا في نسبة هذا الكتاب إلى أرسطو — وإن تمت شواهد عليه أو دلائل قد تُؤوّل على أنها شواهد^(١) — فلن يكون هذا بمائل لهم دون استمرارهم في نسبته إلى أرسطو . لأن الشعوب والأفراد لا يهتما أن تعرف أرسطو كما كان في واقع التاريخ بقدر ما يعينها أن تتركه كما تريد لها حاسّتها التاريخية المنبثقة من روح الحضارة التي تنتسب هي إليها ؛ وعلى أرسطو — في الحالة التي لا يتفق فيها تاريخياً وأمانياً هذه الروح — أن يحني رأسه ويكيّف نفسه وفقاً لهذه الأمانى .

وهذه الصورة العربية لأرسطو لن يستطيع الباحث تقديمها للناس إلا بعد أن يُفرغ من نشر النصوص التي تُقدّم وثائق لها . وهو عمل لما يكذب يُنجزُ منه شيء .

وهانحن أولاء تقدم في هذا «الجزء الأول» طائفة من هذه النصوص التي سندرسها بالتفصيل في «الجزء الثاني» ، وهي كلها من وضع شراح أرسطو من بين اليونان والعرب (ابن سينا) .

أما أهمية هذه الشروح والدراسات التي وضعها الشراح اليونانيون فخطيرة ، لأن أصولها اليونانية مفقودة ولم يبق إلا هذه الترجمات العربية لها ، أو ما سيقام عليها من ترجمات إلى لغات أخرى مثل العبرية واللاتينية . وهذا من شأنه أن يزيد في أهمية البحث في التراث

(١) راجع بعد ، ص ١٢١ تعليق ٣ .

العربي بوصفه مصدراً مزدوجاً : أعنى للفكر العربي والفكر اليوناني معاً . وهذه ناحية قد تنبه إليها الباحثون منذ عهد غير قليل ، وإن كانت لم تتحقق بعد إلا في نطاق ضئيل ولا يزال الميدان مفتوحاً كله تقريباً أمام الدارسين^(١) . إذ لا يكاد يتجاوز بعض الكتب المتحولة على سقراط وأرسطو ، مثل كتاب « التفاحة » الذي ذكره إخوان الصفا وابن سبعين في « مراسلاته » مع الإمبراطور فردريك الثاني ، وهو حوار يجري بين أرسطو وبين تلاميذه قبيل وفاته ، تقليداً لمحاورة « فيدون » لأفلاطون ، وفيه دعوة إلى العناية بمؤلفات أرسطو خصوصاً « ما بعد الطبيعة » . وقد أشار موسى بن ميمون إلى أنه منحول . وترجم إلى العبرية ، وترجمه إبراهيم بن حسداي (في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي) ، ونشر مراراً عدة ، كما نشر مع ترجمة لاتينية سنة ١٧٠٦ قام بها لوزيوس Losius ، وترجمه إلى الألمانية موزن J. Musen (لمبرج سنة ١٨٧٣ Lemberg) . ونشره مرجوليوث S. D. Margoliouth ترجمة تلخيصية بالفارسية والإنجليزية (« مجلة الجمعية الآسيوية الملكية » J. R. A. S. سنة ١٨٩٢ ص ١٨٧ — ص ٢٥٢)^(٢) . ويوجد له مختصر عربي بعنوان « مختصر كتاب التفاحة لسقراط » في المخطوطة رقم ٢٩٠ أخلاق بالخرزانة التيمورية .

ومن هذا النوع كذلك بعض الرسائل الفلسفية لجالينوس التي ضاع أصلها اليوناني ولم يبق إلا ترجمتها العربية ، وأهمها : جوامع لمحاورات أفلاطون ، ويقوم فلتنسر بنشر جوامع محاورة « طيماوس » مع ترجمة لاتينية بمساعدة المرحوم الدكتور باول كرووس في السلسلة التي سيطلق عليها اسم « أفلاطون في العربية » *Plato Arabus* على نفقة معهد فاربورج Warburg في لندن . ثم جوامع كتاب « السياسة » لأفلاطون الذي أورد ابن أبي أصيبعة (ج ١ ص ٧٦) وغيره قطعة منها شرحها وترجمها كلبفليس Kalbfleisch في مقالة له في « السفر التذكري المقدم إلى تيودور جومبرتس » ، مؤرخ الفلسفة اليونانية المشهور^(٣) . ثم

(١) راجع 90-183 p. A. *Abstracta Islamica*, in, *Revue des Etudes Islamiques*, 1934.

(٢) راجع في هذا صلة: مورتس اشتيتشيدر « الترجمات العربية عن اليونانية » ، لبيتسج سنة ١٨٩٧ ،

ص ٨٢ — م ٨٣ ، *M. Steinschneider: Die Arabischen Uebersetzungen aus dem Griechischen*, Leipzig

(٣) *Festschrift Theodor Gomperz* ، وراجع في هذا مقالة باول كروس : « كتاب الأخلاق لجالينوس » ، « مجلة كلية الآداب » بجامعة فؤاد الأول ، المجلد الخامس الجزء الأول ، ص ٢ تعليق ٧ . القاهرة سنة ١٩٢٩ .

« كتاب الأخلاق » الذى نشره باول كراوس^(١).

فى نشر هذه الكتب التى فقد أصلها اليونانى إهداء خدمة جلى للباحثين فى الفكر اليونانى، وبخاصة فى عصره المهنى، أى المتأخر، لأن أغلب هذه النصوص ترجع إلى ذلك العصر — بما لا يحتاج إلى فضل بيان. فلنمض إلى بيان النصوص التى نشرناها هنا.

— ١ —

« فصل فى حرف اللام من كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس الفيلسوف »
هذا النص مأخوذ من المخطوطة م ٦ حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية (راجع بعد وصفنا الكامل لهذه المخطوطة)، وهو يشمل ترجمة ملخصة بعض التلخيص (راجع الهوامش فى الصفحات ٤، ٨، ٩، ١٠، ١١ مع الإشارات إلى الأسطر والصفحات فى نص أرسطو) للفصول من ٦ — ١٠ عن مقالة اللام (الثانية عشرة) من كتاب « ما بعد الطبيعة » لأرسطو.

وهذا النص كان قد نشره من قبل (وهو الوحيد فى هذه المجموعة كلها الذى نشر من قبل) الدكتور أبو العلا عفيفى فى مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد (المجلد الخامس، الجزء الأول، ص ٨٩ — ص ١٣٩) مع مقدمة وترجمة عن الإنجليزية^(٢) لمقالة اللام بأكملها. وقد بينا فى هوامش نشرتنا هذه ما لنا على تلك النشرة السابقة من ملاحظات تتصل بألوان

(١) فى « مجلة كلية الآداب » بجامعة فؤاد الأول، المجلد الخامس الجزء الأول. القاهرة،

سنة ١٩٣٩.

(٢) لاعتن اليونانية كما قد يظن القارى من قول الناشر: « وجدتني مضطراً لى أن أضع بإزائها ترجمة حديثة لمقالة اللام بأكملها، نقلتها عن النص الذى نشره باليونانية الأستاذ رس W. D. Ross بجامعة أوكسفورد سنة ١٩٢٤ وترجمه إلى الانكليزية سنة ١٩٢٨ » (ص ٩٠)، وقوله مرة أخرى بعبارة أكثر إبهاماً للقارى: « هذا، وقد قابلت الترجمة العربية القديمة المنشورة هنا بالنص الذى حققه ونشره الأستاذ رس بجامعة أوكسفورد »، مع أنه لم يراجع غير الترجمة الإنجليزية.

وبهذه المناسبة نشير إلى إبهام آخر من هذا النوع ورد فى كتاب « فجر الإسلام » (الطبعة الخامسة ص ٢٩١، تعليق ١٦) للأستاذ أحمد بك أمين قال فيه: « اطلعت بعد كتابة هذا على بحث للأستاذ نلبو باللغة الإيطالية يذهب فيه إلى هذا الرأى » — مما قد يوهم القارى أن المؤلف اطلع على هذا البحث فى الإيطالية، والصحيح أنه قرأه فى كتابنا « التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية » (ص ١٧٢ — ص ١٩٨، ط ١ القاهرة ١٩٤٠). ولكنه لم يبدأ الإشارة إليه اعترافاً بما يقدمه الناس للناس من خدمات وجهود !! ولا يسعنا إلا الأسف لانتشار هذه العادة عند بعض الكتاب فى هذه البلاد.

النص والناظر في تحقيق النص . فكنتفي هنا بالإحالة إليها . أما مقدمة الناشر فتناول خصوصاً مسألتين (١) للمقابلة بين الترجمة العربية القديمة وترجمته هو الحديثة عن الترجمة الإنجليزية ؛ (٢) تحقيق اسم المترجم القديم . أما فيما يتصل بالمسألة الأولى فإن أغلب الملاحظات التي أوردها الناشر تنحل من تلقاء نفسها لأنها تقوم على فساد تحقيق للنص العربي القديم كما بيننا في هوامشنا . ففياً يتعلق بملاحظاته على الفصل السادس ، ردنا على الملاحظة رقم ٢ في الهامش رقم ٣ ص ٣ . وبمقارنة الترجمة القديمة والنص الأصلي اليوناني نجد أن المترجم العربي القديم كان أحرص على دقة الترجمة وحرفيتها من صاحب الترجمة الإنجليزية التي عنها نقلت ترجمة الناشر العربية ، وهذا يلاحظ في أكثر مواضع الترجمة العربية القديمة حينما تقارن بترجمة رص الإنجليزية أو بعض الترجمات الفرنسية (مثل ترجمة تريكو Tricot ، نشرة قران Vrin ، باريس سنة ١٩٤٠ ط^٢) التي أقيمت عليها .

أما الملاحظة رقم ٣ فهي في صالح المترجم العربي القديم ، لأن هذه الجملة الزائدة عن ترجمة الناشر موجودة في النص اليوناني الأصلي οὐδὲν ἄρα ὀφείλος οὐδεὶν οὐσίας ، بحروفها ، فالإهمال إذن من المترجم الحديث !

والملاحظة رقم ٤ لا محل لها ، فإن المعنى واحد بين الترجمة القديمة وبين ترجمة الناشر مع دقة الأولى في التعبير وانطباقها على الأصل بطريقة أوفق . يقول الناشر : « (٤) يقول في ب (أى الترجمة العربية القديمة) » وذلك أن الوجود (صحتها : الموجود ، كما كتبها الناشر نفسه في النص ص ١٠٨ س ١٩ ب) بالقوة يمكن ألا يفعل » وهو في (أى ترجمة الناشر العربي) : « فإن مافيه القوة ليس من الضروري أن يفعل » ، وهو التصحيح والأول خطأ في الترجمة — هذا ما كتبه الناشر العربي ، وأنا لنعجب من قوله إن الترجمة القديمة أخطأت هنا مع أن المعنى واحد تماماً في كلتا الترجمتين !

أما الملاحظة رقم ٥ فتعود إلى سوء الترتيب عند الناشر العربي كما أشرنا إلى هذا في الهامش رقم ٢ ص ٤ ، مما أدى به إلى افتراض معانٍ غريبة ، مع أن النص العربي القديم في غاية الوضوح وينطبق تمام الانطباق على النص اليوناني الأصيل .

والملاحظة رقم ٦ شأنها شأن الملاحظة رقم ٤ ، بل هي أكثر غرابة لأن الفارق بين

الترجمتين ناشيء عن عدم دقة ترجمة الناشر العربي في ترجمته حتى عن الترجمة الإنجليزية ،
قد ترجمها رص هكذا في نشرته (ج ٢ ص ٣٦٩ تحت سطر ٢٥ ص ١٠٧١ ب من نص
أرسطو ، أ كلفورد سنة ١٩٢٤ *Aristotle's Metaphysics, a revised text with*
introduction and Commentary by W. D. Ross, Oxford, 1924): "nothing
that is need be" وهي ترجمة حرفية دقيقة للنص الأصلي اليوناني وتتفق تماماً أيضاً مع
النص العربي القديم .

وتكفي هذه الأمثلة شواهد على قيمة ملاحظات الناشر ، فضلاً عما في إيراد النص
العربي القديم في هذه الملاحظات من تشويه وعدم تدقيق مثل ما ورد في الملاحظة ٨ على
الفصل السادس :

قوله « صناعة الخشب » ، مع أنها في النص الذي نشره هو « صناعة التجارة » (راجع
ص ١١٠ س من نشرته) ، أوفى رقم ١٠ : « وانكساغورس يفترض ... » وهي في النص
الذي نشره « يفرض » . أوفى الملاحظة رقم ٢ : « وأكثر من ذلك يوجد » ، وهي في ترجمته
هو « ما يوجد » — إلى آخر كل هذه الألوان من عدم التدقيق في النقل . فأكثر ملاحظات الناشر
إنما ترجع إلى عدم مراجعته للنص اليوناني الأصلي ، فلو كان تيسر له مراجعته لتبين له أن
الترجمة العربية القديمة هي أجود حتى من الترجمات الحديثة الأوربية نفسها ، لأنها أقرب إلى
النص وأدق في التعبير ، أما هذه الترجمات الحديثة — وبخاصة الترجمة الإنجليزية لمجموع
مؤلفات أرسطو وهي التي نشرت تحت إشراف و . د . رص W. D. Ross ، فإنها موسعة
في كثير من المواضع ولا تيسر النص بحروفه ، ولهذا لا يجوز الاعتماد عليها مطلقاً في تحقيق
النصوص الأرسطية بالنسبة إلى من لا يعرفون اليونانية — نقول إن بعض الترجمات الحديثة
تتوسع في النص طلباً للإيضاح وابتغاء تأويله . وكان الأحرى بالترجمين الحديثين أن يدعوا
النص كما هو ويفسروه في الهوامش كما يشاؤون ؛ ومن هنا فنحن نعلن إعجابنا بتلك السنته
الحيدة التي جرى عليها أسلافنا من المترجمين العرب . والترجمة القديمة التي بين أيدينا هي
أوضح شاهد على ما نقول . ولذا فإن الجمهرة الكبرى من ملاحظات الناشر السابق لا تقوم
على أساس إذا راعينا النص الأصلي اليوناني : فليجاز الترجمة العربية القديمة راجع — كما
هو واجب — إلى النص اليوناني نفسه الذي حملت الأمانة المترجم على أن يترجمه كما هو

بلا تأويل ، تاركا للقارى أن يفهمه كما يذهب إليه عقله . ولسنا بحاجة إذن إلى متابعة الناشر السابق في بقية ملاحظاته ، فحكمها غالباً حكم ما أوردناه رداً عليها .

والمسألة الثانية التي تعرض لها الناشر السابق هي مسألة صاحب الترجمة . وكلامه هاهنا لا يقل إثارة للعجب عنه في المسألة الأولى — فقد اكتفى بأن نقل عن ابن النديم والقفطى ما يتصل بمقالة اللام بتفسير الإسكندر وتفسير ثامسطيوس . ولسنا هنا بإزاء ترجمة لهذين التفسيرين أحدهما أو كليهما حتى يكتفى بنقل ما يتصل بهما وحدهما دون ترجمة النص نفسه . إنما نحن بإزاء ترجمة النص وحده دون تفسير أحد . ونحن نجد فيما يتصل بترجمة النص ما يلي في ابن النديم :

« الكلام على كتاب الحروف ، ويعرف « بالإلهيات » : ترتيب هذا الكتاب على ترتيب حروف اليونانيين ، وأوله الألف الصغرى ، وتلقاها إسحق . والموجود منه إلى حرف مو ، ونقل هذا الحرف أبو زكرياء يحيى بن عدي . وقد يوجد حرف نو باليونانية بتفسير الإسكندر . وهذه الحروف نقلها اساطل للكندى ، وله خبر في ذلك . ونقل أبو بشر متى مقالة اللام بتفسير الإسكندر — وهي الحادية عشرة من الحروف — إلى العربى . ونقل حنين بن اسحق هذه المقالة إلى السريانى . وفسر ثامسطيوس لمقالة اللام ؛ وتلقاها أبو بشر متى بتفسير ثامسطيوس ؛ وقد نقلها شملى . ونقل اسحق بن حنين عدة مقالات . وفسر سوريانوس لمقالة الباء ، وخرجت عربى (كذا!) ، رأيتها مكتوبة بخط يحيى بن عدي في فهرست كتبه » (« الفهرست » لابن النديم ، نشرة فلوجل ص ٢٥١ ؛ طبع مصر ص ٣٥٢ بلا تاريخ) . وهذه الفقرة مليئة بالصعوبات : فهي غير منظمة ولا واضحة كما يقول اشتينشيدر (الرجع السابق ، ص ٦٦ § ٣٥) . وأول هذه الصعوبات ما يتصل بقوله : « وتلقاها إسحق » ، فويل يقصد من الضمير في « تلقاها » أنه يعود إلى الحروف كلها أو إلى الألف الصغرى التي ذكرها قبل هذا مباشرة ؟ إذا أخذنا بما يرد في القفطى لكان علينا أن نقول إن إسحق نقل الألف الصغرى وحدها دون بقية الحروف في هذه العبارة الأولى . واشتينشيدر يكتفى بوضع للمشكلة على هذه الصورة .

ونستطيع أن نضيف إلى هذا أن ترجمة اسحق بن حنين لمقالة الألف الصغرى موجودة

حقاً ، وهي التي اعتمد عليها ابن رشد في شرحه لهذه المقالة ، وقد وردت في نشرة الأب بويج لكتاب « تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد^(١) » (ص ٣ — ص ٥٤) إلى جانب ترجمة اسطاث (في الهامش) . وليس في هذه النشرة من ترجمات اسحق لهذا الكتاب غير مقالة الألف الصغرى ، أما بقية المقالات فهي من ترجمة اسطاث . وهذه الواقعة قد تفيد في ترجيح التفسير الأول وهو أن تكون إشارة ابن النديم في قوله : « نقلها اسحق » مقصورة على الألف الصغرى ، دون أن يمنع ذلك من كون اسحق قد ترجم بعد ذلك مقالات أخرى غيرها .

وإبن النديم يذكر لنا فعلاً بعد هذا أن اسحق قد نقل « عدة مقالات » ولكن هاهنا صعوبة أشد تعقيداً من الأولى . فأوجست ملر^(٢) يذهب إلى أن ابن النديم يقصد من هذا النقل أنه يتعلق بتفسير ثامسطيوس ، مادام قد ذكر من قبل ترجمة إسحق للنص كله . ولكن اشتينشيدر يعترض عليه في هذا بحق فيقول : « والواقع أن اسحق ترجم تفسير اللام (لثامسطيوس) ؛ بيد أن هذه مقالة واحدة . فعمل الخبر الذي أورده « الفهرست » قد استقى من مصدر آخر^(٣) » . وهنا أيضاً ينتهي اشتينشيدر كما انتهى بالنسبة إلى الصعوبة الأولى دون أن يدلي بحكم . إنما يضيف إلى ما تقدم أنه في مخطوطة ليدن لتفسير ابن رشد لكتاب « ما بعد الطبيعة » قد وجد فرينكل Fraenkel بعض الأخبار المتناثرة غير المعالوم مؤلفيها ، وفيها أن ابن زرعة ترجم المقالة الثانية عشرة وأن نظيف بن أمين قد ترجم المقالة الثالثة عشرة ؛ وكل ما فسره القاضي (أبو الوليد بن رشد) هو عن ترجمة اسطاث فيما عدا مقالة الألف الصغرى ، فهي من ترجمة اسحق ؛ وآخر ما ترجمه اسطاث هو مقالة اللام ؛ أما الألف فمن ترجمة نظيف . ونظيف هذا — هكذا يتابع اشتينشيدر روايته — هو من غير شك نظيف القس (حوالي سنة ٩٧٠ م = ٣٦٠ هـ) ، وقد حُرّف اسمه ، وقد افترضت أنه « بن يامين »

(١) « المكتبة العربية الإسكلائية » ، الملانة العربية ، ج ٥ ، ق ٢ ؛ بيروت سنة ١٩٣٨
Averroès : Tafsir Ma BA'D AT—TABI'AT, texte arabe inédit, établi par Maurice Bouyges, S. J.
(٢) « الفلاسفة اليونان في القول العربية » لأوجست ملر ، ص ٢١ ، هله سنة ١٨٧٣ :
August Müller : Die griechischen Philosophen in der arabischen eberlieferung, Halle.
(٣) مورس اشتينشيدر : « التراجم العربية عن اليونانية » ، ص ٦٨ .

(بنيامين) فُحِرْف بسهولة جداً إلى « بن » أمين^(١). ولكن ليس في هذا ما يحل الصعوبة في شيء. ولهذا لم يبق أمامنا إلا أن نفسر قول ابن النديم المذكور آنفاً على أساس أن اسحق بن حنين قد ترجم عدة مقالات من كتاب « ما بعد الطبيعة » بخلاف مقالة الألف الصغرى. فهل من بينها مقالة اللام؟

إذا رجعنا إلى ما يقوله ابن النديم وجدناه ينسب ترجمة مقالة اللام إلى: (١) اسطاث؛ (٢) أبو بشر متى « بتفسير تامسطيوس »؛ (٣) شملى. أما اسطاث فلا شك فيه سواء في نص ابن النديم وفيما نعرفه اليوم من نشرة بويج. أما أبو بشر متى فالنص يحتمل أن يكون أبو بشر ترجمها وترجم معها تفسير تامسطيوس، كما يمكن أن يحتمل أيضاً أنه ترجم تفسير تامسطيوس لها فحسب، دون النص، لأن حرف « الباء » في قوله « بتفسير » ليس وانحاً وضوحاً قاطعاً. كذلك فيما يتصل بشملى لا نجد الأمر وانحاً: هل يقصد أنه ترجم النص، أو ترجم تفسير تامسطيوس وحده؟ واشتيتشنيذير يرى الرأي الأول وهو أنه ترجم النص وحده (الرجع المذكور ص ٦٧). بيد أنه ليس في نص ابن النديم ما يقطع بهذا أو بالآخر أو بهما معاً.

أما الناشر السابق فيرجح أن يكون ناقل مقالتنا هذه هو أبا بشر (لا: بشر، كما كتب هو في غير تدقيق) متى بن يونس، ولديه سببان لهذا الترجيح: « الأول: عظم الشبه بين أسلوب ناقل المقالة وأسلوب ناقل شرح تامسطيوس عليها، وأن الترجمة العربية للشرح تتبدى حيث تتبدى الترجمة العربية للنص، وقد ذكر ابن النديم والقفطي أن بشرأ (أقرأ: أبا بشر) قد نقل الاثنين إلى العربية. فالترجيح عندنا إذن أن الترجمة التي بين أيدينا وترجمة تفسير تامسطيوس التي أشرنا إليها هي لشخص واحد وهو بشر (أقرأ: أبو بشر). السبب الثاني: أن بشرأ (أقرأ: أبا بشر) بن متى لم يكن من النقلة الذين التزموا حرفية الترجمة؛ وهذا بلا شك ظاهر في أكثر أجزاء المقالة. وربما نقلها بشرأ (أبو بشر) لاعتن الأصل اليوناني مباشرة، بل عن نقل سرياني هو نقل حنين بن اسحق الذي ذكره ابن النديم » (ص ٩١) :-

(١) راجع فيما يتصل به: القفطي: « أخبار الحكماء »، ص ٢٢١ طبع مصر سنة ١٣٢٦ م = ١٩٠٨ م؛ ثم كتابنا « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية »، ص ٩٢.

وهذه الترجيحات كلها بدون مرجح . فدليله الأول هو أن شرح ثامسطيوس (وهو الذى نشرناه بعد ص ١٢ — ص ٣٣) هو من ترجمة أبى بشر ، وهو يشبه فى أسلوبه أسلوب مقالتنا هذه . لكن من قال إن شرح ثامسطيوس هو من ترجمة أبى بشر ؟ اتد كان عليه أن يثبت هذا أولاً . أما وقد افترضه افتراضاً دون تعليل فدليله غير قائم . أما قوله : « إن الترجمة العربية للشرح تبتدىء حيث تبتدىء الترجمة العربية للنص » ، فليس فيه أدنى دليل أو شبهة دليل على أن متى هو الذى ترجم كليهما . ودليله الثانى وهو أن متى « لم يكن من النقلة الذين التزموا حرفية الترجمة » ، دليل غريب لا يقوم على أساس . فتى كان على العكس من هذا من أحرص الناس على حرفية الترجمة ، وهذا هو بعض السبب فى فساد عبارته العربية وعدم وضوحها بدرجة كافية ، كما هو مشاهد فى ترجمته لكتاب « الشعر » . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الترجمة القديمة التى نحن بصددنا ترجمة دقيقة جميلة الأسلوب بحيث لو قورنت بترجمة متى لكتاب « الشعر » لتبين فى الحال أنها لا يمكن أن تكون لنفس الشخص . ولهذا فإن إجابة الناشر السابق هنا بمسألة الأسلوب هى حجة ضده من غير شك . ولهذا أيضاً فإننا نسقعد نهائياً — لهذه الأسباب الأسلوبية كذلك — أن يكون المترجم هو أبى بشر متى .

أما أن يكون شملى قد نقلها فليس لدينا أى دليل يرجح هذا ، فإن شملى شخصية مجهولة تماماً فى تاريخ الترجمة .

ولهذا لم يبق غير إسحق بن حنين — إلا أن تكون ترجمة اسطاث ؛ وليس لنا بعد دليل عليه لأن نشرة بويج لم تصل بعد إلى مقالة اللام — ؛ ومن هنا رأينا منذ اللحظة الأولى أن هذه الترجمة لا بد أن تكون من عمل إسحق ، كما رأينا كذلك أن ترجمة تفسير ثامسطيوس هى أيضاً من عمل إسحق . وليبان هذا لا بد من الانتقال إلى النص الثانى من نصوصنا المنشورة هنا وهو :

— ٢ —

« من شرح ثامسطيوس لحرف اللام »

وهذا النص أيضاً مأخوذ عن المخطوطة م ٦ (حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية) ؛

ويبدأ الشرح من الفصل السادس ، شأنه شأن الترجمة الآتية الذكر . ويجب أن يُكمل بالنص الآخر الذي أوردناه ملحقاً (من ص ٣٢٩ — ص ٣٣٣) وهو يشتمل على شرح الفصل الأول وشرط من الثاني . أما هذا النص الثاني فمعلوم مترجمه لأنه منصوص عليه صراحة في المخطوطة هكذا : « مقالة اللام » شرح ثامسطيوس ترجمة إسحق بن حنين ، هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى نجد يتفق تمام الاتفاق مع الترجمتين العبرية واللاتينية اللتين نشرهما صمويل لانداور^(١) ، وقد ورد في نسخة ابن طبون العبرية أن الترجمة العربية من عمل إسحق بن حنين وقد أصلحها ثابت بن قرة . فلا صعوبة في هذه النسبة ، وإنما الشيء الذي يؤسف له حقاً هو أن هذا النص ناقص في مخطوطتنا (الظاهرة برقم ٤٨٧١ عام) ، ولو كان كاملاً لأعفانا من كثير من المناقشات هنا .

أما النص الآخر ، وهو المأخوذ عن المخطوطة ٦ م ، فأمره عسير . إذ يلاحظ عليه أول ما يلاحظ أنه مختصر إذا ما قورن بالترجمة اللاتينية أو العبرية المأخوذة عنها . فبينما النص المأخوذ عن مخطوط الظاهرية يوافق هاتين الترجمتين إلى حد كبير مما جعل في وسعنا الاستعانة بهما في تحقيق النص ، نرى هذا النص موجزاً لا يسايرها في حروفها ، وإن سايرها في عباراتها الرئيسية . ولهذا فليس أمامنا إلا أن نقول إنه تلخيص أو ترجمة ملخصة . ونرجح أن يكون تلخيصاً عن ترجمة تفصيلية كما هو شأن بقية الرسائل الأرسطية الواردة في هذا المخطوط ، ٦ م . فالقطعة المأخوذة من حرف الألف الصغرى هي تلخيص أو مقتطفات من ترجمة إسحق بن حنين الموجودة في « تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد » (نشرة بويج ج ١ ص ٣ — ص ٤١ ؛ بيروت سنة ١٩٣٨) كما سنبين هذا بعد بالتفصيل (راجع بعد) ؛ كذلك وجدنا أن ترجمة الفصل السادس إلى العاشر من مقالة اللام فيه نقص كثير في مواضع عدة . ومن دراستنا للمواضع الناقصة في هذه الترجمة الأخيرة نشاهد أن الناقص ترجع : إما إلى ذكر الشواهد أو إلى الدخول في تفاصيل (راجع النقص المشار إليه في ص ٨ أي من ١٠٧٣ ب ٧ إلى ٣٠١١٠٧٤) عسيرة الفهم ، أو إلى استطرادات (مثل النقص المشار إليه في ص ٩ أي من ١٠٧٤ ب إلى ١٠٧٤ ب ١٤) . والحال كذلك أيضاً بالنسبة

Themistii : In Aristotelis Metaphysicorum Librum A Paraphrasis, Hebraice et (١)
Latine, edidit Samuel Landauer, Berolini, MCMIII.

إلى القطعة المأخوذة عن الألف الصغرى : فإن الحذف فيها يرجع إلى هذه العوامل . وهذا يدل على أن الناسخ أو من أشار عليه به (والأرجح أنه الناسخ نفسه ، بدليل قوله : عََلَّقَهَا لنفسه ...) هو الذى أجرى هذه التلخيصات فى صلب الترجمات التى نقل عنها ، وأنه هو المسؤول وحده عنها ، لا النصوص الأصلية المنقولة عنها هى أو من نقلها من أوائل المترجمين .

لهذا نرى أن النص المأخوذ عن المخطوطة ٦ م نص مختصر لشرح ثامسطيوس لمقالة اللام ، وأن الذى أجرى فيه هذا الإيجاز الناسخُ أو أحد الكتاب ، وليس المترجم الأصيل . كما أننا إذا قارنا النصين من شرح ثامسطيوس وجدناهما بلغة واحدة فى مصطلحاتها ، وبأسلوب واحد يمتاز بالمدونة والوضوح وفصاحة البيان ، وهى خصائص يمتاز بها أسلوب إسحق بن حنين فى الترجمة . قال عنه ابن النديم : « وكان فصيحاً بالعربية ، يزيد على أبيه فى ذلك » (« الفهرست » ، ص ٤١٥ طبع مصر بدون تاريخ) ، وهو ما يدعوننا إلى القطع بأن هذه الترجمة لا يمكن أن تكون من عمل أبى بشر متى بن يونس ، لأن ترجمة هذا ذات أسلوب ردىء فى العربية ، تغلب عليه العجمة حتى لا يكاد يبين . ومن ذا الذى يقرأ هذه الترجمة المشرقة التى بين أيدينا ويستطيع أن يعزوها إلى صاحب ترجمة كتاب « الشعر » ، تلك الترجمة الركيكة الفجة التى لا تكاد تُبين إلا بعد عناء شديد !

ونلخص هذا كله فنقول إنه تقرر لدينا :

أولاً : أن ترجمة فصول مقالة اللام وترجمة شرح ثامسطيوس كليهما من عمل إسحق ابن حنين ، فضلاً عما هو ثابت قطعاً من أن القطعة من الألف الصغرى الواردة فى نفس المخطوطة هى من عمل إسحق بن حنين كما يتبين من مقارنتها بالترجمة الواردة فى نشرة بويج « لتفسير ما بعد الطبيعة » لابن رشد وهى منصوص على أنها لاسحق بن حنين ؛

ثانياً : أن النص المأخوذ عن ٦ م من شرح ثامسطيوس هو نص موجز أوجزه الكاتب أو الناسخ ، لا للمترجم الأصيل ، كما فعل بالنسبة إلى ترجمة فصول مقالة اللام وترجمة مقالة الألف الصغرى .

هذا فيما يتصل بالمترجم العربى . أما اسم الكتاب فهو أحياناً « شرح » ثامسطيوس كما فى مخطوطتنا ، وأحياناً أخرى « تفسير » ثامسطيوس كما فى « الفهرست » لابن النديم

والتقطي؛ أما ابن اسينا فينته بأنه « تلخيص »، وفي إثره جري ابن رشد في مقدمته لشرح هذه المقالة .

أما الذين أشاروا إلى هذا الشرح عند العرب فهم :

١ — الفارابي في رسالة : « الإبانة عن غرض أرسطوطاليس في كتاب ما بعد الطبيعة »

قال : « ثم لا يوجد للقدماء كلام في شرح هذا الكتاب (« ما بعد الطبيعة ») على وجهه كما هو لسائر الكتب (أي كتب أرسطو) ، بل إن وُجد فللمقالة اللام للإسكندر — غير تام ؛ ولثامسطيوس — تاماً .

« وأما اللغات الأخر فإما لم تشرح ، وإما لم تَبَقَ إلى زماننا . على أنه قد يُظن إذا نُظِرَ في كتب المتأخرين من المشائين أن الإسكندر كان قد فسر الكتاب على التمام ^(١) . ومن هذا النص يتبين أن شرح ثامسطيوس كان موجوداً في زمان الفارابي تاماً ، ومن الواضح أنه كان منقولاً إلى العربية ، وإذا كان كذلك فإشارته إما أن تكون لترجمة إسحق ابن حنين أول ترجمة أبي بشر متى ، فالأول متقدم عليه (توفي اسحق سنة ٢٩٨ هـ = ٩١٠ م أو سنة ٢٩٩ هـ) والثاني عصره (توفي أبو بشر متى سنة ٣٢٨ هـ — سنة ٩٤٠ م ، والفارابي توفي سنة ٣٣٩ هـ — ٩٥٠ م) . ونلفت نظر القارىء إلى قوله إن شرح الإسكندر الأفروديسى كان غير تام ، وهو أمر لم يشر إليه ابن النديم في كلامه عن شرح الإسكندر لمقالة اللام .

٢ — جابر بن حيان أو أصحاب الكتب المنسوبة إليه ، فقد جاء في كتاب « البحث » المنسوب إلى جابر ذكره في موضعين : (أ) « وأما < ثا > مسطيوس فإنه يوجب الفلاسفة في رسالته التي شرح فيها اللام (في المخطوطة : الام) من كتاب أرسطوطاليس فيما بعد الطبيعة ، ويقول ما لا تجاسر القوم على قوله (ص : قولهم) في الجوهر الأول إنه موضوع ذاته ، وكما نقول إن الجوهر موضوع . وهذا الكلام قد طال تفسيرنا له ، وليس بنا حاجة إليه في هذا الموضوع . » (ورقة ١٤٨) ؛ (ب) « فأقول إن المحرك الأول لما كان شاملاً لهذا العالم كله ، وكما يقال إنه فلك الأندك التاسع ، أو كما قال أرسطوطاليس إن ذات هذا الجوهر العظيم صورة مجردة من المواد كلها ... أو كما قال ثامسطيوس في تفسيره لمقالة اللام

(١) « مجموع رسائل الفارابي » ، ص ٤٠ . طبع مصر سنة ١٣٢٥ هـ — ١٩٠٧ م .

(ص : إلام) من كتاب أرسطوطاليس فيما بعد الطبيعة إنه نور مبثوث وراء العالم ، وإنه الخبير كله والحسن كله ، وأمثال ذلك . فليت شعري أى هذه الآراء تُختار !) (ورقة ١٥٥)^(١) . ولعل ما يشير إليه في (١) هو ما ورد بعدُ ص ٦٧ فيما يتصل بكون المبدأ الأول عقلاً ومعقولاً ، وكذلك إلى ما يرد ص ٢٠ من أنه يعقل ذاته ، فهو إذاً موضوع ذاته . أما ما يشير إليه في (ب) فهو ما سيرد بعدُ ص ١٨ . لكن الإشارة في كلتا الحالتين لا نجدتها بحروفها وألفاظها في هذه المواضع ، وإنما بمعانيها . فأغلب الظن إذاً أن تكون إشارته إلى المعنى ، لا إلى النص الحرفي ، خصوصاً وهو بمعرض حديث عام .

٣ — ابن سينا : أشار إلى شرح ثامسطيوس في « الشفاء » وفي « النجاة » إشارات عامة ؛ أما الإشارة الصريحة فهي التي ترد بعدُ في شرحه « على كتاب حرف اللام » (ص ٢٦) حين قال : « وما يحسن ثامسطيوس فيه أنه يصرح بأن المبدأ الأول يعقل ذاته ، ثم من ذاته يعقل كل شيء ، فهو يعقل العالم العقلي دفعة من غير حاجة إلى انتقال وتردد من معقول إلى (ص ٢٧) معقول ، وأنه ليس يعقل الأشياء على أنها أمور خارجة عنه يعقلها منها كحالتنا عند المحسوسات ، بل يعقلها في ذاته : فإنه لا يجب أن يكون كونه عقلاً بسبب وجود الأشياء المعقولة حتى يكون وجودها جملة عقلاً ؛ بل الأمر بالعكس . ويقول : إن كان للأول شيء يُكمله ، فليس بذلك الشرف ، سواء كان معقوله واحداً أو كثيراً . » وابن سينا يشير هنا إلى ما سيرد بعدُ ص ٢٠ في شرح ثامسطيوس . كما أنه أشار مرة أخرى إلى شرح ثامسطيوس في شرحه هذا كما سيرد بعدُ ص ٣١ التي يشار فيها إلى شرح ثامسطيوس الوارد هنا ص ٢١ .

ومن المعروف أن ابن سينا اعتمد كثيراً أو كل الاعتماد على شروح ثامسطيوس خاصة . وفي هذا يقول الشهرستاني : « ونحن اخترنا في نقل مذهبه (الكلام عن أرسطو) شرح ثامسطيوس الذي عليه اعتمد مُتَمَدِّمُ التآخرين ورئيسهم أبو علي بن سينا » (الشهرستاني : « الملل والنحل » بهامش « الفصل في الملل والأهواء والنحل » لابن حزم ، ص ٣ ص ١٠٤ — ص ١٠٥ بالهامش ، مصر سنة ١٣٤٧ هـ — ١٩٢٨ م) .

(١) راجع باول كراوس : « جابر بن حيان » ص ٢٢٣ وتعليق ٨ ، القاهرة سنة ١٩٤٢

Paul Kraus : *Jābir ibn Hayyān*, Le Caire, 1942

٤ — وهذا يقودنا إلى الشهرستاني الذي ينقل كثيراً عن شروح ثامسطيوس في عرضه لمذهب أرسطو كما قال في النص السالف . وقد ذكر خاصة مقالة اللام في عدة مواضع هي : (١) « وقال (أى أرسطو ، تبعاً لشرح ثامسطيوس في غالب الظن) في كتاب « أنولوجيا » من حرف اللام : إن الجوهر يقال على ثلاث أضرب : اثنان طبيعيان ، وواحد غير متحرك . قال : إنا وجدنا المتحركات على أثر اختلاف جهاتها وأوضاعها ، ولا بد لكل متحرك من محرك . فإما أن المحرك يكون متحركاً فيتسلسل القول ولا ينحصر ؛ وإلا فيستند إلى محرك غير متحرك . ولا يجوز أن يكون فيه شيء ما بالقوة : فإنه يحتاج إلى شيء آخر يخرج منه القوة إلى الفعل . فالفعل إذا أقدم على ما بالقوة . وكلُّ جائز وجوده في طبيعته معنى ما بالقوة ، وهو الإمكان والجواز ؛ فيحتاج إلى واجب به يجب . وكذلك كل متحرك فيحتاج إلى محرك . فواجب الوجود بذاته ذات وجودها غير مستفاد من وجود غيره ؛ وكل موجود فوجوده مستفاد عنه بالفعل ، وجائز الوجود له في نفسه وذاته الإمكان . وذلك إذا أخذته بشرط علته فله الوجوب ، وإذا أخذته بشرط لاعلته < فله > الامتناع . » (ب) « المسألة الثانية : في أن واجب الوجود واحد (في المطبوع : واحداً) : أخذ أرسطوطاليس يوضح أن المبدأ الأول واحد من حيث أن العالم واحد ، ويقول إن الكثرة بعد الاتفاق في الحد ليست هي كثرة المنصر . وأما ما هو بالآنية الأولى فليس له عنصر تمام قائم بالفعل ، لا يخالط القوة . فإذاً المحرك الأول واحد بالكلمة والعدد ، أى الاسم والذات . قال : فحرك العالم واحد . — هذا نقل ثامسطيوس . » (١) تشير إلى ص ١٢ بعد ؛ و(ب) تشير إلى ص ١٩ س ١٠ وما يليه .

وهذان الموضوعان (خصوصاً الثاني) هما اللذان أشار فيهما صراحة إلى شرح ثامسطيوس . أما الموضوع الأخرى وهي ما يتلو الكلام السابق مباشرة حتى ص ١١٥ س ٣ هامش ؛ فهي مأخوذة عن مقالة اللام ولعل ذلك عن شرح ثامسطيوس كذلك كما يفهم من عبارته الاستهلاكية لكل مقاله عن أرسطو . فلتراجع في مواضعها ، ولا حاجة إلى إيرادها هنا . ومن السهل أن يستخلص منها شرح ثامسطيوس على نحو ملخص إجمالي .

ثم نرى الشهرستاني يشير في موضع آخر إلى شرح ثامسطيوس هذا لمقالة اللام ، وذلك